

انطلاق أول إذاعة عربية معنية بحقوق الإنسان من تونس

علينا أن نتواجد في كل المناطق الداخلية كما أننا سنكون في مواجهة السلطة السياسية وسيكون لنا دور رقابي“.

**نجوى الهمامي: الإذاعة
تأخذ رمزيتها من القرب
من الناس وترسل رسالة
للعالم أن حقوق الإنسان
قضية تبني على المساواة**

وتحققت في تونس مهد الربيع العربي، مكاسب مهمة في مجال الحقوق والحريات بجانب حرية التعبير والصحافة بعد ثورة 2011 غير أن نشاطهم ومراقبتهم يتقدمون استمرار الانتهاكات في مراكز الإيقاف ومراكز إيواء اللاجئين بجانب عنف الشرطة ضد المحتجين من الشباب في المسيرات الاجتماعية ضد البطالة والفقر.

وقالت الهمامي “تأخذ الإذاعة رمزيتها من هذا القرب من الناس وهي ترسل رسالة لكل العالم أن حقوق الإنسان هي أساسا قضية تبني على المساواة والمواطنة. كذلك سنتوجه الإذاعة إلى العلم والمعرفة من أجل أن تصبح مبادئ حقوق الإنسان وقيم المواطنة والعدالة والكرامة شانا متاحا لجميع الناس“.

واستفاد نشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في تونس من مناخ الحرية والانتقال الديمقراطي منذ ثورة 2011 التي أنهت حكم الرئيس الراحل زين العابدين بن علي، ومارس هؤلاء نشاطاتهم في تعقب انتهاكات حقوق الإنسان والتضديد بها علنا وملاحقتها قضائيا.

وسيكون من بين مهام الإذاعة الوليدة تعزيز رقابة المجتمع المدني ضد انتهاكات حقوق الإنسان لاسيما في المناطق الفقيرة.

وقال الناشط في المعهد العربي لحقوق الإنسان مصطفى عبد الكبير “تونس كان لها دائما السبق في وضع التشريعات ودسترة الحقوق ورغم الأوضاع السياسية التي مرت بها. ومبادرة الإذاعة تعزز هذا المسار وستمثل عنصر ثراء للمشاهد الإعلامي في تونس وفي المنطقة العربية“.

ولكن عبد الكبير لفت أيضا إلى التحديات والصعوبات المحتملة في تثبيت أول مشروع إعلامي استثنائي في تونس، وأبرزها كيفية تأمين التغطية في المناطق الداخلية البعيدة عن منطقة تونس الكبرى بجانب ضمان الاستقلالية والعنصر المالي لإذاعة “السيدة أف.إم.“. وقال عبد الكبير “السؤال هو ما مدى قدرة الإذاعة على تحقيق أهدافها؟ لهم“.

تونس - انطلقت أول إذاعة تعنى بحقوق الإنسان في الوطن العربي من تونس، لتمثيل المهتمين والمستضعفين، وتوفير حماية ورقابة أوسع على الحقوق والحريات في الديمقراطية الناشئة.

ويقول مؤسسو الإذاعة التي بدأت بثها الأربعاء، إنها تتوجه أساسا إلى الفئات المضطهدة والفقراء وستهتم بقضايا الشباب والنساء والأطفال بالإضافة إلى اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين.

ويقف المعهد العربي لحقوق الإنسان (منظمة مستقلة) وراء إطلاق إذاعة “السيدة أف.إم.“ التي يحمل اسمها أحد الأحياء الشعبية القريبة من وسط العاصمة، وهو موقع مقرها أيضا.

وستبث الإذاعة برامجها في منطقة تونس الكبرى وهي تضم العاصمة وثلاث ولايات (محافظات) مجاورة لها.

وقالت الصحافية نجوى الهمامي مقدمة برامج والمشرفة على الإذاعة “تركز الإذاعة أساسا على الفئات التي ليس لها حظ كبير في الظهور الإعلامي وكل الفئات التي يمكن أن يصبح لها صوت “سمع“. وأضافت “تهدف الإذاعة لتقريب ثقافة حقوق الإنسان من الجميع عبر مختلف الوسائط سواء كانت الحوارات أو التحقيقات وإعطاء صوت لمن لا صوت لهم“.

تجارب صحافية رقمية لتغطية قصور الإعلام التقليدي في لبنان

الشباب يجرون مقارنات بين وسائل الإعلام المختلفة للوصول إلى الرواية الفعلية



الاحترافية مطلوبة في التجارب الجديدة

بالفرنسية أكثر إلى مشاهدة التلفزيون مقارنة بالطلاب الناطقين باللغة الإنجليزية، حيث اعتمد هؤلاء بشكل حصري على مصادر بديلة. وقالت الدراسة إن الفقة بالتحليلات التي تنتشرها وسائل الإعلام المستقلة تنبع من أرضية أخلاقية معيارية مشتركة بين القراء. وتشمل عوامل الثقة مستوى التناقص والاحتراف في جودة التصميم والكتابة، إلى جانب مدى الاستشهاد بمراجع أصلية ومباشرة على أرض الواقع. واعتبر هذا العامل مهماً بشكل خاص للشباب المقيمين خارج بيروت لاسيما بسبب اعتمادهم على تلك المصادر ذات الصلة بمنطقتهم السكنية. وأكد المشاركون من جميع الجامعات والمناطق، على فائدة العروض المرئية لاسيما من ناحية المحتوى السمعي والبصري المتحرك في الأخبار والتعليقات. وتجلّى ذلك في المقام الأول برغبة المستخدمين في مشاركة مقاطع الفيديو الإخبارية القصيرة بدلاً من المقالات يهمل عليها الطابع النصي. وركزوا على عدد من العوامل كمستوى وضوح الصفحة الرئيسية وخيار الخط واللون والتناسق. وسلطوا الضوء بشكل مباشر على أهمية هذه العوامل في الإشارة إلى مدى تكرار زيارتهم إلى المواقع الإخبارية. وتباينت الآراء حول أهمية الصورة المرئية في البث الصوتي أو البودكاست، فقد اعتقد بعض الطلاب الناطقين بالفرنسية بشكل عام أن غياب المرئيات يجعل من البث الصوتي أداة تواصل ضعيفة نسبياً، ومن ناحية أخرى اتجه الطلاب الناطقون بالإنجليزية نحو التأكيد على أهمية البودكاست بشرط استضافة شخصيات شعبية ومؤثرة. وفضل الطلاب والشباب أن يقرأوا ويشاركوا المواضيع التي تثير اهتمامهم والتي يملكون بعض المعلومات عنها مما يظهر اهتماماً ضئيلاً أو معدوماً بالرغبة في تعلم موضوع جديد لم يعتادوا عليه مسبقاً.

وانطلاق الكثير من التجارب الإعلامية الإلكترونية المستقلة في السنوات الأخيرة في لبنان، بهدف تقديم محتوى إعلامي بعيد عن التجاذبات السياسية في وسائل الإعلام التقليدية التابعة للأحزاب السياسية، لكن يبدو أن هذه التجارب ما تزال تفتقر إلى بعض العناصر على صعيد الشكل والمضمون لجذب الجمهور خصوصاً أن غالبية من الشباب

انطلقت الكثير من التجارب الإعلامية الإلكترونية المستقلة في السنوات الأخيرة في لبنان، بهدف تقديم محتوى إعلامي بعيد عن التجاذبات السياسية في وسائل الإعلام التقليدية التابعة للأحزاب السياسية، لكن يبدو أن هذه التجارب ما تزال تفتقر إلى بعض العناصر على صعيد الشكل والمضمون لجذب الجمهور خصوصاً أن غالبية من الشباب

بيروت - ظهر عدد كبير من المواقع الإلكترونية الإخبارية أنشأها صحافيون مستقلون وخريجون شباب، تعالج أوجه القصور العديدة القائمة في المشهد الإعلامي اللبناني التقليدي، لكن هذه المنصات الإلكترونية تواجه دورها مشكلات عديدة وتحديات في جذب جمهور الشباب خصوصاً.

واستفاد مؤسسو هذه المواقع من تكاليف التشغيل المنخفضة نسبياً في لبنان من جهة، واتساع نطاق وصول المنشورات عبر الإنترنت إلى عدد أكبر من القراء من جهة أخرى، خصوصاً مع وجود الكثير من القيود على الصحافة والآنترنت في الجارة سوريا، ما يعني استقطاب جمهور واسع من البلدين. وتقول الصحافية سارة عبدالله في تقرير على موقع شبكة الصحافيين الدوليين، أن الكثير من هذه التجارب الإعلامية تفتقر إلى العديد من العناصر الأساسية المرتبطة بالصحافة المستدامة، ومنها: ضمان الاستقلالية التحريرية، والالتزام بالمعايير الأخلاقية للصحافة، التحقيق، التحليل والاستقصاء، التدقيق في الحقائق، توفير تجربة مبتكرة للمستخدم على صعيد الشكل والمظهر، واعتماد نماذج قائمة على الاستدامة المؤسسية، وفقاً لما ورد في دراسة لمؤسسة سمير قصير، بالتعاون مع مؤسسة فريديش ناومان.

**الكثير من التجارب
الإعلامية الجديدة تفتقر
إلى عناصر الصحافة
المستدامة مثل ضمان
الاستقلالية التحريرية**

وبالرغم من ذلك، شدد معظم المشاركين على الحاجة إلى التحقق من صحة المصادر الرسمية بطرق عدة، وذكروا مرات كثيرة أنهم يلجأون إلى إجراء مقارنات بين وسائل الإعلام المختلفة لبناء الرواية الفعلية حول الحدث وكيف يجب فهمه وتحليله.

كما أقرّوا أن تلك المقارنات ضاعفت أيضاً من قدرتهم على تحديد الانتعاشات السياسية لوسائل الإعلام ووجهات نظرها التحريرية.

وبدا أن معظم الطلاب قد بقوا على علاقة وثيقة ومتينة مع وسائل الإعلام المستقلة، حيث قال أحدهم “بينما أستعين بالوكالة الوطنية للإعلام - أي الوكالة الرسمية التابعة للدولة اللبنانية - كمصدر موثوق به للأحداث الفورية، يمكن العثور على تغطيات تحليلية مماثلة على بعض الصفحات مثل ميغافون والمفكرة القانونية فإنهما تتبعان روايات موثوق بها“.

وبقي التلفزيون مصدراً مهماً للأخبار بالنسبة إلى أقلية ملحوظة من المشاركين. فيما مال الطلاب الناطقون

بيروت - ظهر عدد كبير من المواقع الإلكترونية الإخبارية أنشأها صحافيون مستقلون وخريجون شباب، تعالج أوجه القصور العديدة القائمة في المشهد الإعلامي اللبناني التقليدي، لكن هذه المنصات الإلكترونية تواجه دورها مشكلات عديدة وتحديات في جذب جمهور الشباب خصوصاً.

واستفاد مؤسسو هذه المواقع من تكاليف التشغيل المنخفضة نسبياً في لبنان من جهة، واتساع نطاق وصول المنشورات عبر الإنترنت إلى عدد أكبر من القراء من جهة أخرى، خصوصاً مع وجود الكثير من القيود على الصحافة والآنترنت في الجارة سوريا، ما يعني استقطاب جمهور واسع من البلدين. وتقول الصحافية سارة عبدالله في تقرير على موقع شبكة الصحافيين الدوليين، أن الكثير من هذه التجارب الإعلامية تفتقر إلى العديد من العناصر الأساسية المرتبطة بالصحافة المستدامة، ومنها: ضمان الاستقلالية التحريرية، والالتزام بالمعايير الأخلاقية للصحافة، التحقيق، التحليل والاستقصاء، التدقيق في الحقائق، توفير تجربة مبتكرة للمستخدم على صعيد الشكل والمظهر، واعتماد نماذج قائمة على الاستدامة المؤسسية، وفقاً لما ورد في دراسة لمؤسسة سمير قصير، بالتعاون مع مؤسسة فريديش ناومان.

**الكثير من التجارب
الإعلامية الجديدة تفتقر
إلى عناصر الصحافة
المستدامة مثل ضمان
الاستقلالية التحريرية**

وبالرغم من هذه المنصات الإلكترونية على دعم كبير من العديد من المنحين الدوليين والمنظمات المعنية بتطوير وسائل الإعلام، إلا أن القيود الديموغرافية والمؤسسية لا تزال تعيق هذه المنصات عن تحقيق أهدافها والاستفادة من كامل إمكاناتها.

وعلى سبيل المثال، ثمة افتراض بأن محتوى وسائل الإعلام الإلكترونية المستقلة يتم استهلاكه فقط من قبل شرائح محدودة من الجمهور، وهي الفئة الشابية من الطبقة المتوسطة والعليا، وذلك وسط التحولات القائمة على صعيد كيفية تلقي القراء والمشاهدين الشباب للمعلومات المطلوبة وتتبعهم لها، سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية.

لذلك أصبح من الضروري توجه هذه الوسائل نحو اعتماد التأثيرات البصرية والمتحركة لعرض الحقائق والآراء بهدف جذب انتباه هذه الفئة.

وتعمقت الدراسة في تحليل منظور الشباب وطلاب الجامعات إزاء مصادر المعلومات المختلفة، سعياً إلى فهم

المحاكم محطة يومية للصحافيين الأتراك مثل الذهاب إلى تغطية الأخبار

الصحافيين وحرية الصحافة، مضيافاً أن ممارسات النظام القمعية ضد حرية الرأي كانت على أشدها. ولفت إلى أن 97 صحافياً قدموا استقالتهم خلال 2020 بسبب الرقابة المفروضة على الصحف، في حين لم يجد صحافيون آخرون وسيلة صحفية أو إعلامية يعملون بها.

وتم رفع 361 دعوى قضائية ضد صحافيين في 2020، بينما جرى اعتقال 86 صحافياً، فيما ارتفع عدد الصحافيين الموقوفين حتى 1 يناير 2021 إلى 70.

وتعيش حرية الصحافة ووسائل الإعلام في تركيا أزمة كبيرة على خلفية ممارسة السلطات قيوماً كبيرة تصل لحد الإغراق للصحف ووسائل الإعلام لانتقادها الأوضاع المتردية التي تشهدها البلاد على كافة الأصعدة، ولاسيما الاقتصادية منها. وحافظت تركيا على المركز الأول عالمياً في سجن واعتقال الصحافيين خلال 2020، بحسب لجنة حماية الصحافيين الدولية.

ويرى مراقبون للشؤون التركية أن أرقام المعتقلين السياسيين والنشطاء والصحافيين، تعكس تردّي واقع الحريات وتحول البلاد إلى سجن كبير. ويقبع في غياهب سجون نظام العدالة والتنمية وحليفه حزب الحركة القومية، عشرات الآلاف أكثرهم من الصحافيين والموظفين والعسكريين والساسة ونشطاء المجتمع المدني والمحامين والحقوقيين والفنانين، بينهم متعددة.

وتم استخدام قوانين مكافحة الإرهاب التركية على نطاق واسع ضد أعضاء الأحزاب السياسية المعارضة ونشطاء حقوق الإنسان ووسائل الإعلام والمشتبه في تعاطفهم مع حزب العمال الكردستاني و”أعضاء أو مجموعات مزعومة مرتبطة بحركة غولن“، بحسب التقرير.

95
**صحافياً تركيا مثلوا أمام
المحكمة خلال مارس الماضي
وحكم على سبعة منهم بالسجن**

وأشار ياركاداش إلى أنه “منذ تولي أردوغان الرئاسة في 2016، وجهت تهم إهانة الرئيس إلى 63 صحافياً في تركيا. ولوحظ أن الصحافيين كثيراً ما يحاكمون بموجب قانون مكافحة الإرهاب، ويلاحق الصحافيون العاملون في مجال الاقتصاد بسبب القوانين المتعلقة بالبنوك وأسواق المال“.

وقال ياركاداش إن الأرقام تظهر أن حكومة حزب العدالة والتنمية تتطلع إلى “محكمة أو إسكات جميع الصحافيين الناقدون تقريباً“.

وبحسب تقرير بعنوان “حرية الصحافة لعام 2020، الذي أعدته المعارضة، فإن حال الإعلام اتجه إلى الأسوأ في العام الماضي.

وأوضح التقرير أنه في المجمل كان عام 2020 صعباً للغاية بالنسبة إلى

أنقرة - كشف البرلمان التركي المعارض عن حزب الشعب الجمهوري باريش ياركاداش، أن 95 صحافياً تركيا مثلوا أمام المحكمة خلال مارس الجاري، بتهم متعددة وحكم على سبعة منهم بالسجن لأكثر من 11 عاماً.

باريش ياركاداش الذي يعمل أيضاً بمجال الصحافة استعرض تقريراً عن مختلف الانتهاكات الحقوقية التي تعرض لها الصحافيون في شهر مارس الماضي.

وأضاف أنه تم اعتقال شاعر، وتم حظر موقعين إخباريين، وتغريم أحد الصحافيين 7 آلاف ليرة (861 دولارا أميركياً)، وإحدى الصحف بقطع الإعلانات عنها، كما تعرضت محطة إذاعية لهجوم مسلح.

وبحسب المعارض التركي فإن “الصحافيين يذهبون إلى المحاكم كل يوم كأنهم يذهبون إلى تغطية الأخبار حيث تريد حكومة حزب العدالة والتنمية الحكم على جميع الصحافيين المعارضين وإسكاتهم تقريباً“.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، تعرض ليقين جولتكين، كاتب عمود في موقع ديكن الإخباري، لهجوم من قبل حشد من اليمين المتطرف خارج مكان عمله.

وتخضع 90 في المئة من وسائل الإعلام في تركيا للملكية رجال أعمال مقربين من الحكومة، أي أنها تحت سيطرة أردوغان، وفق تقارير دولية عديدة.



أيادي الصحافيين مكبلة في تركيا